موقف السفارة البريطانية بالقاهرة من الصحافة المصرية 1939 – 1940

إعداد

د. هدى محمود محمد على نايل

أستاذ مساعد بالاكاديمية الحديثة بالمعادى

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور

العدد الحادى الستون - يوليو -الجزء الثانى - لسنة 2023

موقف السفارة البريطانية بالقاهرة من الصحافة المصرية 1939 – 1940

د. هدى محمود محمد على نايل

الملخص

يستعرض البحث موقف السفارة البريطانية بالقاهرة من الصحافة المصرية الصادرة باللغة العربية بين عامي 1939–1940 من خلال التقارير الرسمية للسفارة إلى وزارة الخارجية البريطانية.

وتنقسم الصحافة المصرية إلى مستقلة مثل المقطم والأهرام والأخبار، إلى صحافة حزبية مثل صحافة الوفد والاتحاد والشعب.

ولكن شغلت صحافة الوفد المكان الأبرز في الشارع المصري بسبب جماهرية وشعبية حزب الوفد.

نجحت السفارة البريطانية في تغيير نغمة السياسة التحريرية للصحف المستقلة عكس صحافة الوفد التي فشلت معها تماماً. وكانت تستخدم الأموال والإعلانات والأخبار مدفوعة الأجر للتأثير على نوعية الاخبار والآراء التي تخدم المصالح البريطانية. وكانت السفارة تحارب فكرة حياد مصر علاوة على تأثير الدعايتين الإيطالية والألمانية في مصر.

المقدمة

شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين 1919–1939 تطورًا هائلاً في حرب الدعايات والدعايات المضادة بين القوى الأوتقراطية من قبيل إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية وبين القوى الديمقراطية من أمثال بريطانيا وفرنسا. ولم تقتصر هذه الحرب على أوروبا فقط، ولكنها امتدت فيما وراء أوروبا في المستعمرات ومناطق النفوذ. وقد استغلت القوى المتصارعة تقنيات الطباعة والصحافة والإذاعة وانتشارها على نطاق واسع ومؤثر في تعبئة وصياغة الرأي العام.

ومع تأزم العلاقات الدولية إبان عاميَّ 1938–1939 وعشية اندلاع الحرب العالمية الثانية مطلع سبتمبر 1939، راقبت السفارة البريطانية بالقاهرة بشدة كل كلمة منشورة أو حتى مسموعة عبر المذياع حديث الولادة في مصر (31 مايو 1934) من شأنها تعبئة الرأي العام المصري ضد بريطانيا وحلفائها. وقد بذلت السفارة قُصارى جهدها للتأثير على توجهات الجرائد المصرية الصادرة باللغة العربية لاسيما الجرائد اليومية واسعة الانتشار وتحويل مجرى توجهاتها لصالح الأهداف البريطانية.

وتستعرض هذه الدراسة بدقة وسائل وأساليب وآليات قسم الصحافة بالسفارة البريطانية في القاهرة للتأثير على الصحافة المصرية خلال فترة فارقة جدًا تبدأ في خريف 1939 وتنتهي في شتاء 1940 من خلال التقارير الرسمية للسفارة البريطانية إلى خارجية بلادها.

وجدير بالإشارة إلى أن السفارة البريطانية قد أولت اهتمامًا ملحوظًا بمتابعة الأخبار والآراء والرؤى المتعلقة بأن الحرب شأن بريطاني ولا تهم مصر والمصريين، وكذا، مسألة تجنيب مصر ويلات الحرب والوقوف على الحياد علاوة على رصد ومجابهة الدعايتين الإيطالية والألمانية في مصر.

وتطرح الدراسة جملة أسئلة جد مهمة من قبيل: ما هي وسائل وأساليب وآليات السفارة للضغط أو التأثير على تغيير توجهات الصحافة المصرية؟ وهل استخدمت نفس الآليات مع كل الصحف؟ وما موقف الحكومة المصرية من إجراءات وآليات السفارة البريطانية؟ وهل نجحت كليًا أم جزئيًا؟

وقبل البدء في الدراسة، ثمة سؤال يطرح نفسه هنا، ما هي خريطة الصحافة المصرية وتوجهاتها ومدى انتشارها وتأثيرها عشية قيام الحرب العالمية الثانية؟

الصحافة المصرية

تأثرت الصحافة المصرية بشدة أثناء الحرب العالمية الأولى (1914–1918) إثر شُح الورق وقلة استيراد قطع غيار المطابع. ولهذا، انخفضت أعداد صفحات الجرائد إلى النصف وربما أكثر من النصف. وتدخل رقيب قلم المطبوعات فيها، فظهرت صفحاتها أحيانًا ذات أجزاء بيضاء. وعندما انتهت الحرب، انفجرت ثورة 1919، وطالب المصريون بالاستقلال التام. بيد أن الأحكام العرفية حالت دون حرية الصحافة عدا جريدة "المقطم" – ذات الميول الإنجليزية – التي دعت الأمة المصرية إلى العدول عن الثورة [1].

ورغم كل هذا، أصدر الوطنيون بعض الصحف السرية لمقاومة الإنجليز. وثمة خلاف وقع بين الزعامات الوطنية حول طبيعة التفاوض مع بريطانيا. وبينما انحازت معظم الجرائد إلى فريق سعد زغلول باشا (1859–1927)، فثمة جرائد ضئيلة جدًا انحازت إلى فريق عدلي يكن باشا (1864 – 1933). وفي عام 1923، صدر الدستور، وأُلغيت الأحكام العرفية، وتمت أول انتخابات دستورية فاز حزب "الوفد" بأغلبيتها. وآنذاك، عارض حزب الأحرار الدستوريين حزب الوفد، وأسَّس القصر الملكي حزبيّ الاتحاد (1924) والشعب (1930)[2].

وجدير بالتسجيل هنا أن معظم الصحافة المصرية عشية قيام الحرب العالمية الثانية قد اتسمت بالطابع الحزبي. ونظرًا لأن حزب الوفد كان صاحب الأغلبية الشعبية، فقد أصدر عددًا ليس بالقليل من الجرائد والمجلات. ففي عام 1923، أسَّس عبد القادر حمزة (1880 – 1941) جريدة البلاغ. وفي عام 1924، أصدر أحمد حافظ عوض (1874 – 1950) جريدة كوكب الشرق. وفي عام 1930، أنشا محمد توفيق دياب جريدة الجهاد. وفي عام 1935، أصدرت فاطمة اليوسف (1898 – 1958) جريدة روزاليوسف اليومية. وفي عام 1936، أسَّس الثلاثي محمد التابعي (1896 – 1976) وكريم ثابت (1902 – 1964) ومحمود أبو الفتح (1885– 1958) جريدة المصري. وعندما استقل بها فتح الله، صارت لسان حال حزب الوفد. وفي عام 1937، أصدر الوفد جريدة "الوفد المصري" [3].

---

[1]- خليل صابات: الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1967، ص97.

[2]- لمزيد من التفاصيل:
عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر 1918-1936، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1983، ص ص 319-326، 392-398؛ يونان لبيب رزق: تاريخ الأحزاب المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص ص 157-166

[1]- عواطف عبد الرحمن ونجوى كامل: تاريخ الصحافة المصرية: دراسة تاريخية ومعاصرة؛ مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص ص 252- 263؛ إبراهيم عبده: تاريخ الصحافة المصرية، مطبعة الآداب المصرية، القاهرة، 1951 ص ص 211-212

وفي خط متواز مع الصحافة الوفدية وفي المقابل لها، أسَّس حزب الأحرار الدستوريين جريدة السياسة في عام 1922 ورأس تحريرها محمد حسين هيكل (1888-1956). وأصدر الحزب الوطني جريدتَّي العلم المصَري (1925) والدفاع الوطني (1926). وثمة صحف كانت لسان حال حزبّي الاتحاد والشعب. وعندما انشق أحمد ماهر (1888-1945) ومحمود فهمي النقراشي (1888-1948) عن الوفد وكوَّنا "الهيئة الوفدية"، أصدرا جريدة الدستور في عام 1938 لتكون لسان حال حزبهما ولمهاجمة الوفد [4].

وقد ظهرت جرائد مستقلة جد مهمة ضمن أسرة الصحافة المصرية. ففي عام 1920، أسَّس أمين الرافعي (1886-1927) جريدة الأخبار التي تُعد أهم وأبرز وأخطر الصحف آنذاك من حيث تحريرها وتعبيرها عن الأماني الوطنية. وقد نافستها في هذا الاتجاه جريدة الأهرام (الصادرة منذ عام 1875) التي خرجت نسبيًا من تحت المظلة الفرنسية وتحفظها وانحازت للأماني المصرية [5].

وعلاوة على هذه الصحافة، ظهرت الجرائد الداعية إلى أفكار أيديولوجية بذاتها مثل جريدة الصرخة (1930) لسان حال جمعية جماعة مصر الفتاة. وعندما تحوَّلت الجمعية إلى حزب سياسي، أصدر الحزب جريدة تحمل اسمه "مصر الفتاة"(1938). وكانت جريدة الإخوان المسلمين (1933) لسان حال جماعة الإخوان المسلمين والداعية إلى مبادئها[6].

وشهدت مصر عشية الحرب العالمية الثانية ظهور عدة مجلات سياسية أسبوعية. ففي عام 1921، أسس سليمان فوزي مجلة الكشكول المعارضة للوفد. وفي عام 1925، أسَّست فاطمة اليوسف مجلة "روزاليوسف" الوفدية. وفي عام 1935، خرجت "روزاليوسف" من العباءة الوفدية. وفي عام 1934، خرج محمد التابعي من مؤسسة روزاليوسف، وأصدر مجلة "آخر ساعة" الوفدية على غرار مجلة روزاليوسف [7].

ورغم اهتمام الصحافة المصرية بالمسائل الوطنية، فلم تُهمل الأخبار الخارجية التي أخذتها عن وكالتيَّ رويترز الإنجليزية وهافاس الفرنسية. وعينَّت الجرائد الكبرى مثل (الأهرام والمقطم والجهاد والمصري) مراسلين ومبعوثين ومندوبين في عواصم الدول

---

[4]- إبراهيم عبده: تاريخ الصحافة، ص 210.
[5]- إبراهيم عبده، تاريخ الصحافة، ص210.
[6]- يونان لبيب رزق: تاريخ الأحزاب المصرية، ص ص 182-190.
[7]- خليل صابات: المرجع السابق، ص99.

الكبرى. وقد تطرَّقت الصحافة إلى كل ما يهم الرأي العام، واهتمت بالعناوين العريضة والممتدة، ونشرت الصور الظلية بالطباعة الغائرة لاسيما مجلات المصور واللطائف المصَّورة. ولهذا كله، ازداد توزيع الصحافة خلال ثلاثينيات القرن العشرين، وتضاعفت المساحات الإعلانية. وقد انسحبت هذه التطورات بشكل إيجابي على صحافة القاهرة والاسكندرية فقط، وظلت الصحافة الإقليمية ضعيفة ومتواضعة وقليلة الانتشار[8].

ومن المفارقات، رغم تنامي الصحافة المصرية عشية الحرب العالمية الثانية، فقد ضيَّقت الحكومات المتتالية عليها وصادرتها سواء كانت حكومات الوفد الدستورية ذات الأغلبية أو حكومات القصر والإنجليز الائتلافية (حكومات الأقليات). وباندلاع الحرب العالمية الثانية مطلع سبتمبر 1939، أُعلنت الأحكام العرفية، وحظرت الاجتماعات العامة، وأُغلِقت صحف مثل جريدتَّي السياسة ومصر الفتاة والجهاد، وفُرضت الرقابة على الصحف[9].

ومنذ هذا التوقيت، اتسمت معظم الإصدارات الصحفية المصرية بالطابع الإخباري وبنشر الصور الإخبارية عدا جريدة المقطم التي نشرت مقالات للتعليق على الأخبار عامة وأخبار الحرب خاصة. وسارت الحياة السياسية على وتيرة النزاعات بين الأحزاب والقصر والحكومة، وانحاز فريق إلى الإنجليز وتطلَّع الثاني إلى الألمان. وعمومًا، انخفضت أعداد صفحات الجرائد بسبب نقص كميات الورق المستورد ومستلزمات الطباعة [10].

وحسب إحصاء حسن يوسف باشا، مدير مراقبة النشر آنذاك، صدر بالقاهرة والإسكندرية تسع جرائد يومية باللغة العربية، وخمس جرائد يومية باللغات الإنجليزية والفرنسية واليونانية، وواحد وعشرين مجلة عربية أسبوعية بالقاهرة وعشر مجلات عربية بالإسكندرية علاوة على اثنتى عشرة مجلة باللغات الأجنبية[11].

تلك، هي خريطة الصحافة المصرية الصادرة باللغة العربية عشية قيام الحرب العالمية الثانية وتوجهاتها الحزبية والمستقلة والموالية للقصر، وهي شبكة الجرائد

---

[8]- خليل صابات: المرجع السابق، ص 99.

[9]- إبراهيم عبده: الديمقراطية بين شيوخ الحارة، ومجالس الطراطير، الطبعة الثانية، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1979، ص ص 129-1930؛ هشام عبد العزيز: صحف مصادرة في مصر حتى 1952، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2010، ص40.

[10]- خليل صابات: المرجع السابق، ص ص 99-100.

[11]- حسن يوسف: القصر ودوره في السياسية المصرية 1922 – 1952، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1982، ص 47.

والمجلات التي راقبتها السفارة البريطانية بشدة أثناء نشوب الأزمات الدولية التي انتهت باندلاع الحرب العالمية الثانية في مطلع سبتمبر 1939.

القسم الصحفي

أولت السفارة البريطانية بالقاهرة في تقريرها السنوي السري إلى وزارة خارجيتها اهتمامًا ملحوظًا بالمحتوى الإعلامي للصحافة المصرية الصادرة باللغة العربية لاسيما صورة بريطانيا خصوصًا وخصومها بالأخص. ففي التقرير المرسل إلى الخارجية البريطانية يوم 22 سبتمبر 1938، اختصَّت الفقرتان السادسة والثلاثون والثامنة والثلاثون فيه بدور ونشاط قسم الصحافة بالسفارة في مراقبة وتوجيه وتعبئة أبرز الصحف المصرية واسعة الانتشار[12].

بادئ ذي بدء، لاحظت السفارة البريطانية بالقاهرة بأن عددًا ليس بالقليل من الصحافة المصرية قد توسَّعت في استغلال هامش الحرية المتاح لها، فأسرفت في انتقاداتها لبريطانيا وسياساتها في ظل تصاعد أزمات دولية. ولهذا، طالب خارجية بلاده بضرورة "سن قانون صارم ضد الصحافة" [13]. في ظل هذه الظروف، قام القسم الصحفي التابع للسفارة البريطانية بالقاهرة بمعالجة عجز الحكومة المصرية عن تحجيم مساحات انتقاد السياسات البريطانية في الصحافة المصرية. وشرع القسم الصحفي في "التواصل" مع الأذرع الإعلامية للرأي العام المصري وعلى رأسها الصحف ووكالات الأنباء ومنتجي الأفلام والإعلانات. وفعلاً، تواصلت السفارة مع هذه الأذرع منذ إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين بريطانيا ومصر في 26 أغسطس 1936[14].

ورويدًا رويدًا، توسَّعت السفارة البريطانية باطراد عبر قسمها الصحفي في انتهاج "آليات تواصل" مع أبرز الصحف المصرية ذات الجماهيرية والتأثير حتى أحرزت تقدمًا مميزًا في توظيف الدعاية كوسيلة للسيطرة على السياسات التحريرية. ومن هذا القبيل، نشرت الصحف المصرية صورًا فوتوغرافية لأحدث الأسلحة التي استخدمها الإنجليز في ميادين القتال، قام بإعدادها قسم الصحافة بالسفارة، ووزعها على هذه الصحف[15].

كما أفردت ذات الصحف مساحات محورية على صفحاتها لزيارة الأسطول البريطاني السنوية لموانئ الإسكندرية مما أسهم في "رفع المعنويات وشحذ الهمم". وكذا، خصَّصت

---

12 - F.O: political (External) Department, P.Z 5935/1939, Extracts From Annual Report on Egypt, 1939.

13 - Ibid.

14 -Ibid.

15 - FO: P.Z 5935/1939, Extracts From Annual Report on Egypt, 1939.

هذه الصحف مساحة إعلانية كبيرة لتسليط الأضواء على أنشطة القنصلية البريطانية في الإسكندرية[16].

وقد حازت إستراتيجية السفارة البريطانية بالقاهرة آنفة الذكر إعجاب واهتمام "الحكومة الهندية" عندما أرسل لها مكتب الهند التابع للقسم السياسي والإعلامي بوزارة الخارجية في 3 نوفمبر 1939 نسخة من "إجراءات" قسم الصحافة بالسفارة البريطانية في القاهرة "من أجل التأثير على السياسات التحريرية لبعض الجرائد المصرية"[17].

وقد أكد المكتب الإعلامي بوزارة الخارجية على أن "المواد الإخبارية" التي نشرتها الجرائد المصرية قد صبت في مصلحة "الأغراض الدعائية" للسياسات البريطانية. كما رصد تغيير "نغمة" جريدتَيّ الأهرام والأخبار القاهريتين المستقلتين ذائعتَيّ الصيت والانتشار حتى أصبحت "مرضية" على نحو ما تُؤكده نسخ الجرائد الواردة إلى المكتب من القاهرة[18].

وبناءً على ما سبق، طلبت الإدارة البريطانية بالهند من وزارة الخارجية البريطانية الحصول على تقرير تفصيلي موسَّع بشأن "الأساليب" التي استخدمتها السفارة البريطانية بالقاهرة لـ "التأثير" على توجهات أبرز الصحف المصرية بغية أن تكون "عونًا كبيرًا" لها على تطبيق نفس هذه الأساليب وتلك الآليات في الهند. ولاغرو في هذا الطلب الملح العاجل؛ إذ أن إيطاليا قد نجحت منذ منتصف ثلاثينيات القرن العشرين في خلق دعاية مضادة لبريطانيا في الهند الشرقية الهولندية [19].

وقد اقترحت السفارة البريطانية بالقاهرة آنئذ إصدار نشرة دورية تهتم بالأخبار والآراء والرؤى التي تصب في مجرى الصالح البريطاني، وهو الاقتراح الذي قوبل بترحاب من قبل قنصل بريطانيا العام في مدينة باتافيا – عاصمة الهند الشرقية الهولندية وقتئذ وحاليًا مدينة جاكرتا عاصمة إندونيسيا. وقد أعرب القنصل عن أن هذا النوع من المنشورات الدعائية سوف يكون بمثابة "علاج ناجع" لصد الدعاية الإيطالية في الهند

---

16 -Ibid.

17 F.O- P.Z 5935/39, Draft Paper, Department, from R. peel to Lampson, 28 November 1939.

18 - F.O: P.Z 5935/39, Extracts from Annual of Egypt, 1939.

19 -F.O: P.Z 5935/39, Draft Paper, Department, from R. peel to Lampson, 28 November 1939.

الشرقية الهولندية، وناشد القنصل البريطاني خارجية بلاده بعقد العزم على المضي قدمًا على نهج سفارة القاهرة[20].

وأمام مناشدات الدوائر البريطانية في الهند، كلَّفت وزارة الخارجية البريطانية سفارتها في القاهرة يوم 6 ديسمبر 1939 بإعداد تقرير مفصَّل ومطوَّل عن نشاط قسم الصحافة بشأن أساليبه وآلياته لبلوغ نتيجة "مرضية" – إن لم تكن – "ممتازة" لتغيير نغمة الصحافة المصرية لصالح بريطانيا بغية أن تكون عاملاً مساعدًا لتعاطي حكومة الهند مع الصحافة الهندية[21].

كلَّفت السفارة البريطانية وليم نابير مساعد السكرتير الشرقي للصحافة والإعلام بالسفارة بإعداد تقرير مفصَّل عن "الأساليب" التي استخدمها قسم الصحافة بالسفارة من أجل التأثير على توجيه الصحافة المصرية باللغة العربية لصالح قضايا بريطانيا. وفي 20 يناير 1940، انتهى نابير من إعداد التقرير، وأرسلت منه سفارة القاهرة نسخًا إلى القنصليات البريطانية في القدس وجدة وبيروت ودمشق وعدن وبغداد. كما أرسلت السفارة نسخة إلى روبروك وليم بوزارة الإعلام البريطانية[22]. وصل تقرير السفارة البريطانية بالقاهرة إلى مكتب الهند بالخارجية في 21 يناير 1940 بهدف تقييمه قبل الإرسال إلى حكومة الهند البريطانية ومدَّون عليه تأشيرة نصها: "يُمكن إضافة أو حذف من هذا الملف بواسطة المكتب السياسي فقط". وثمة ملاحظة أبداها مكتب الهند بالخارجية البريطانية في يوميّ 26 و31 يناير 1940 مفادها أن "الأجواء المصرية قد تكون غير ملائمة بشكل كبير "مع الأجواء الهندية. ولكن لابد من عرض التقرير أولاً على المندوب السامي البريطاني "بصفة شخصية" مع العلم بأن مضمون التقرير "مؤيد من جانب الإدارة" و "مدروس بعناية " من جانب المختصين بشأن الهند في وزارة الخارجية البريطانية[23].

وبعد دراسة مكتب الهند لمحتويات التقرير، بعث به إلى مقر المندوب السامي البريطاني بنيودلهي في 15 فبراير 1940 مصحوبًا بملاحظتين، أولاهما أن التقرير "مثير جدًا للاهتمام"، ولكن يفتقر إلى "المزيد من التفاصيل التوضيحية". وثانيتهما أن أبرز ملاحظات مكتب الهند على آليات السفارة البريطانية بالقاهرة في التعامل مع الصحافة

---

[20] - P.O: P.Z 5935/39, Extracts from Annual Report on Egypt, 1938.
[21] - P.O: P.Z 7705(J 4719/774/15), from David. N. Kelly to Alex, 6th December, 1939.
[22] - F.O: office, P.Z 484/1940, (J 150/49/16), from Lampson to pell, 24th January, 1940.
[23] - F.O: from M.j. Clauson to Gillbert, 1st February 1940.

المصرية تعريف "البقشيش" backshish بكونه شكلاً من أشكال السخاء الذي لا "يُعد رشوة أو إكرامية، ولكنه شكر تقليدي على خدمات لم يُكلَّف بها الشخص"[24].

ولعل ملاحظات مكتب الهند سالفة الذكر تُثير سؤالاً جد مهم: ما هي الإجراءات والأساليب والآليات التي اتخذها القسم الصحفي بالسفارة البريطانية في القاهرة للسيطرة على السياسة التحريرية للصحف المصرية؟ وأية صورة كوَّنتها السفارة عن المنظومة الصحفية؟.

استهل وليم نابير تقريره المفصَّل عن أساليب قسم الصحافة إزاء الجرائد المصرية بإبداء جملة ملاحظات اعتبرها "مبادئ أساسية" اكتسبها على خلفية خبراته في هذا المضمار منذ أن بدأ كتابة أول تقرير في أبريل 1936، وأسهمت بامتياز في توجيه علاقات السفارة مع بعض كبريات الصحف المصرية الصادرة باللغة العربية بـ"شكل ملائم"[25].

اتهم وليم نابير عموم المصريين بـ "التملُّق والنفاق والمظاهر الكذابة". ويُعد هذا الثالوث جزءًا لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في مصر، وتأسيسًا على هذا، أشار نابير إلى ضرورة توجيه "بوصلة الدعاية" للاتساق مع هذه الرؤية[26].

وبالانتقال من العام إلى الخاص، وصف وليم نابير الصحفيين بأنهم يخلعون على أنفسهم "هيبة مصطنعة" لا تتناسب تمامًا مع سماتهم وقدراتهم وإنجازاتهم. وبمقتضى هذه "الهيبة المصطنعة"، بات من حق أي صحفي "متواضع" الدخول مباشرة إلى أي وزير بالحكومة. كما أن معظم أفراد العائلة المالكة قد اختاروا "وكلاء دعاية مأجورين ومعتمدين" من الصحفيين للتواصل مع الجرائد[27].

وأردف نابير إلى أن هذا "المظهر المؤسف للعقل الشرقي "آنف التوصيف لا يتعارض مع "الاتصال المهم والمؤثر" مع الصحفيين والقائمين على إنتاج الجرائد بغية تحسين العلاقات التي من شأنها بث دعاية وطنية وليست شخصية[28].

وجدير بالذكر أن نابير قد أفرد مساحة محورية في تقريره إلى المقابل المادى والعيني الذى ينتظره الصحفيون والمحرَّرون نظير خدمات دعائية قاموا بها من تلقاء

---

24 - F.O: P.Z 484/1940, the Vicreye House, New Delhi, from M.j. Clauson to Miles, 15th February 1940.

25 - F.O: P.Z 484/1940, (J 1549/16), Memorandum on Press Activites in Cairo, 4th January, 1940, P.1.

26 - Ibid.

27 - Memorandum: op.cit.

28 - Ibid.

أنفسهم. وفي هذا السياق، ركز الرجل على "البقشيش" واصفًا إياه بأنه "نوع من الكرم لا يُعد رشوة أو إكرامية"، ولكنه طريقة مألوفة للإعراب عن الامتنان من أجل " خدمات لم يتم طلبها"[29].

وبناءً على هذا، لاحظ نابير أن محرَّري الصحف الذين بادروا من تلقاء أنفسهم بتسليط الضوء على احدى القضايا التي مسَّت المصالح البريطانية بشكل إيجابي، فإنهم تلقائيًا يترقبون الاعتراف أولاً بخدماتهم، ثم الحصول على مقابلها إما نقديًا أو عينيًا من قبيل الضيافة والإعلان على صفحات جرائدهم والاشتراك السنوي فيها[30].

وحسب نابير، لم تقتصر ظاهرة "البقشيش" على المنظومة الصحفية في القاهرة والإسكندرية فقط، ولكنها امتدت إلى الأقاليم. وقد ضرب مثلاً بأن مديري ومحافظي الأقاليم المصرية اعتادوا على دعوة مراسلي ومندوبي الصحف للعشاء عند أية زيارة ملكية أو وزارية. وليس هذا فحسب، بل قدموا لهم "عطايا نقدية". ووفقًا لتفسير أحد كبار أصحاب الصحف بمصر– لم يذكر اسمه – لنابير لا يُعد هذا التقدير المالي أو العيني "رشوة"، وإنما مجرد "ثمن بسيط للعلاقات الاجتماعية"، ولا علاقة له بـ"الخدمات سابقة الترتيب مدفوعة الأجر. وفي موضع آخر من التقرير، أخطره صحفي: "لا يُمكن الحصول على عسل بدون مال"[31].

وعطفًا على ما سبق، اقترح وليم نابير حذف اصطلاح "رشوة" من قاموس ومفردات التعامل الرسمي مع الصحافة. وفي هذا الخصوص، لاحظ أن أصحاب الصحف قد امتعضوا بشدة من تأجير أعمدة جرائدهم بالحصول على أموال نظير استعراض قضايا سياسية بشكل ملائم. ولكن من المفارقات، رَّحب هؤلاء بالأموال مقابل مساحات إعلانية لترويج مزايا منتجات بريطانية على صفحات جرائدهم. ونصح نابير، انطلاقًا من خبرته في هذا الشأن، أن يكون المدخل النفسي بعبارة "يشرفنا الدعاية لمنتجاتنا على صفحات جرائدكم". وتلقائيًا، أضفى هذا المدخل "كرامة على المعاملات المادية" دون اعتبارها رشوة، ومن ثم، تنمو تصاعديًا العلاقات الإيجابية بين "المانح والمتلقي". وأخيرًا، نصح بعدم الإفصاح عن "مصادر" التمويل – كونها حكومية بريطانية – واللجوء إلى "طرف ثالث "لإتمام الصفقة[32].

---

29 - Ibid
30 - Ibid
31 - Memorandum: op.cit., p. 2,7
32 - Memorandum: op.cit., p.2

الأساليب والآليات

حدّد وليم نابير مصادر دخل الصحافة المصرية في ثالوث الإعلانات والإعانات المادية والأخبار. ولهذا، يُمكن ممارسة النفوذ أو السيطرة على توجهاتها عبر هذه القنوات.

وبخصوص الإعلانات، ارتأى نابير ضرورة إجبار الوكلاء التجاريين الإنجليز أو من يدورون في فلك السياسة البريطانية على التعامل فقط مع الجرائد "ذات التوجهات المرضية" للمصالح الإمبراطورية على المستوى السياسي لنشر إعلانات مؤسساتهم على متن صفحاتها. وهنا، لابد من وجود "رقابة حكومية صارمة" على هذه المؤسسات وتلك الجرائد في آن واحد. وقد آثر نابير اتباع نهج الألمان والإيطاليين، وتكريس الدعاية البريطانية كلها في مصر من خلال "وكالة واحدة". بيد أنه قد تأسف بشدة على استحالة تنفيذ هذه الفكرة بعد أن نوقشت مرارًا وتكرارًا في مؤتمرات ومفاوضات ومداولات مكثفة داخل الغرفة التجارية بلندن[33].

ورغم هذه الصعوبات، عثر وليم نابير على أدوات من شأنها التأثير على توجهات الصحافة والضغوط عليها. فمثلاً، الجرائد المصرية التي تُدير إعلاناتها عبر وكالة في لندن، تم تكليف مدير الوكالة بـ"تحذير صحف بذاتها من أن المعلنين في المملكة المتحدة يُعربون عن رغبتهم في عدم الاستمرار في التعامل مع تلك الصحف التي تنتهج سياسات معادية لبريطانيا". وفي خط متواز مع هذه الآلية، اتخذ المعلنون الإنجليز في مصر على عواتقهم "توجيه تنويهات مماثلة على الجرائد المسيئة"[34].

وجدير بالإشارة هنا إلى وجود جالية بريطانية تمركزت في القاهرة والإسكندرية بالأساس، واحتلت المرتبة الثالثة (31,523 نسمة) في تعداد الجاليات الأجنبية عام 1937 بعد الجاليتين اليونانية (68,556نسمة) والإيطالية (67,706 نسمة) [35]. وكانت هذه الجالية أداة وصل بين السفارة البريطانية بالقاهرة وبين تنفيذ مصالحها في الأوساط المصرية. ففي عام 1936، بلغ إجمالي الموظفين في الحكومة المصرية 1107 نسمة بنسبة 62% من إجمالي الموظفين الأجانب (1623نسمة). وقد انتشر هؤلاء الموظفون في الإدارات

---

[33] - Memorandum, op.cit., pp. 2-3.

[34]. Memorandum: op.cit., p.3

[35]- نبيل عبد الحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري 1922-1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1982، ص41.

المختلفة بوزارات المعارف والداخلية والأشغال والمالية والمواصلات علاوة على البعثة العسكرية البريطانية في الجيش المصري [36].

وعطفًا على الموظفين البريطانيين، ثمة جالية بريطانية مارست معظم الأنشطة الاقتصادية من قبيل التجارة والماليات والصناعات التحويلية والتعدينية وأعمال الإصلاح والتشييد والبناء (2530 نسمة)، وكذا، الخدمات العامة والخاصة مثل الطب والمحاماة والمحاسبة والتعليم (1572 نسمة). كما اشتغل أبناء هذه الجالية في الفنادق والأندية والمقاهي والبارات والمطاعم والصيانة وغيرها (1519 نسمة). وعمل 128 فردًا في الزراعة والمناجم والمحاجر [37].

ووفقًا لتقرير وليم نابير، نجحت هذه الإستراتيجية منذ إبرام معاهدة 1936 بين بريطانيا ومصر وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية في أول سبتمبر 1939، وكانت ذات تأثير "صحي للغاية"، بالنسبة لتوجهات الصحافة المصرية إزاء المصالح البريطانية. وتأسيسًا على نجاح هذه الخطوة، حدَّدت السفارة "مخصصات شهرية للعديد من الجرائد المستعدة للتفاهم الضمني من أجل إتباع نهج ملائم". وقد تنوَّعت هذه المخصَّصات بين عشرة جنيهات على الأقل وثمانين جنيهًا على الأكثر تُمنح للجرائد "تحت ستار إعلانات حقيقية"، وتُنشر لصالح الشركات الصناعية والسياحية البريطانية. ولاغرو، أنه بمحازاة المساحة الإعلانية المباشرة، ثمة مساحات تحريرية متاحة أو يُمكن استبدالها من المساحة الإعلانية لنشر مقالات وأخبار "تعكس المفاهيم البريطانية بشكل إيجابي"[38].

ولكن منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية في مطلع سبتمبر 1939، غيَّرت السفارة البريطانية إستراتيجيتها فيما يخص الإعلانات. وبدلاً من آلية واجهة الشركات الصناعية والسياحية، لجأت السفارة إلى "ترتيب تسهيلات تكون متاحة تحت ستار المساحات الإعلانية"، ويتم إيصالها إما مباشرة أو الإيعاز بها من خلال إدارة قسم الدعاية بالسفارة[39].

وقد شكلت السفارة البريطانية فريقًا من المراقبين لإجراء "مراجعات دقيقة على المواد الممنوحة" لنشرها وإعادة نشرها على صفحات الجرائد المصرية. وفي حال أثبت المراقبون أن المواد المنشورة أصبحت "دون المستوى المعقول" أو ثبت أن السياسة

---

[36]- عبير حسن عبد الباقي: الوجود البريطاني في الإدارة المصرية 1922- 1956، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2009، ص ص 179-0181.

[37]- نبيل عبد الحميد سيد أحمد: المرجع السابق، ص ص 61-63.

[38] - Memorandum, op.cit., p.3,

[39] - Ibid.

التحريرية قد أصبحت "غير مرضية"، عندئذ، تستدعى السفارة مالك الجريدة لـ"السؤال الجاد، ولكن برفق" لاسيما وأن مثل هذه الصفقات تُعد اتفاقًا ضمنيًا gentleman. وبموجب هذه الأساليب التي تتراوح بين التعامل اللطيف والأخذ والعطاء المتبادل والثقة والتفاهم المشترك، ذهب وليم نابير إلى قدرة السفارة على الإتيان بـ"نتائج مقبولة"[40].

ولم تقتصر "المخصَّصات المالية" على مالكي الجرائد فحسب، بل امتدت إلى مساعدي رؤساء التحرير والمحرِّرين ومَنْ على شاكلتهم. فثمة بعضهم تقاضوا مبالغ شهرية مع الاحتفاظ بحرية كتابة مقالات يومية خاضعة لتعليمات السفارة. وثمة آخرون تقاضوا مبالغ صغيرة لضمان إخراج نشرات السفارة الإخبارية وصورها الفوتوغرافية بشكل مقبول. وبين هؤلاء وأولئك، ثمة فريق مخصَّص لمراقبة نصوص المقالات المنشورة في ذات الصحف[41].

وفي كل تقارير وليم نابير بدءًا من عام 1936، أشار إلى "نموذج الصحفي المسلم المتحرِّر الذى تصلَّبت ذكرياته عند علاقته البهيجة مع بنت صاحب الفندق الذي كان يُقيم فيه بمدينة بالهام أو إعجابه بالبروفيسور براون بجامعة كيمبريدج". وأردف نابير تعليقًا على هذا اللون من الصحفيين والمحِّررين قائلاً: " إنه من هؤلاء الذين يقبلون تقريبًا بسهولة مثيرة للشفق – بأي أجر متاح أمامه – من أجل تملُّق كوب من القهوة، بل ربما عدة أكواب من الويسكي، ويجد لذة واضحة في الترويج لوجهات نظره الخاصة بشأن مصر والإنجليز والتي ليست بالضرورة هي نفسها تلك التي تتبناها صحيفته". ولهذا، وحسب نابير، يُمكن بسهولة إغواء هذا النمط من الصحفيين بـ"عزومة في بهو أحد الفنادق المحلية"[42].

وفيما يخص الإعلانات والإعانات المادية، انتهى وليم نابير إلى تباين التعامل مع كل جريدة وكل صحفي، ولكن يجب معرفة مدخل كل منهما على حده، وما يُمكن أن يُؤديه من "نتائج مربحة "لصالح القضايا البريطانية. ولذا، فإن توزيعًا مدروسًا لـ"المستحقات" لابد من أن يُؤت ثماره. وأكد نابير على أنه " من النادر رفض أية حصة مهما كانت غير مقنعة". وفي نفس الوقت، حذَّر من الحفاظ على الخط الفاصل بين البقشيش والابتزاز. ومن المفارقات، استغلت السفارة البريطانية فرصة إعداد هذا التقرير، وطالبت خارجية

---

40 -Ibid.
41 - Memorandum: op.cit., pp. 3-4.
42- Ibid. p. 4

بلادها بـ"إقناع المعلنين الإنجليز في الهند" لمنحها مساعدات مالية أملاً في تخفيف الأعباء على كاهل خزانتها وميزانيتها[43].

بعد ذلك، عرج وليم نابير إلى استعراض أساليب السفارة البريطانية لتوجيه "الأخبار" المنشورة لصالح بلادها. وفي هذا الصدد، أشار التقرير إلى جدوى رصد العلاقة بين تأثير نشر الأخبار وإعادة نشرها وبين جماهيرية الجريدة. وأخذ يضرب أمثالاً من هذا النوع. ففي الفترة السابقة على اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939، قَدَّمت السفارة البريطانية "دعمًا ماليًا" لإحدى وكالات الأنباء المتخصِّصة في شئون الشرق الأدنى وزوَّدتها بالمواد الإخبارية الحصرية، وتركت لها حرية إجراء "الترتيبات الخاصة "من أجل نشرها وإعادة إنتاجها على مسئوليتها بشكل مناسب[44].

وبالإضافة إلى هذه الآلية، طبعت السفارة البريطانية نشرتها الإخبارية الخاصة، وأرسلتها إلى كبريات الصحف المصرية المؤثرة واسعة الانتشار. وقد راقبت السفارة نشرها وإعادة إنتاجها بشكل مناسب لأغراض الدعاية البريطانية تحت مظلة "عقود الإعلانات المذكورة سلفًا". ولكن منذ قيام الحرب العالمية الثانية بدءًا من سبتمبر 1939، هناك معوقات قانونية حالت دون نشر الأخبار المأخوذة مثلاً من قسم الإذاعة العربية بهيئة الإذاعة البريطانية BBC بالطريقة الصحفية التي تفي بغرض الدعاية البريطانية. كما ضعفت نسبيًا وكالة رويترز المموِّل الإخباري الأصيل والمفضَّل للصحافة المصرية، وتُعد أبرز عوامل التأثير على الرأي العام[45].

ورغم أن هذه المعوقات قد أضعفت التنظيم الصحفي عقب نشوب الحرب، فهناك أساليب أخرى لتحفيز إعادة إنتاج الأخبار المناسبة مثل سداد نفقات الرسائل التلغرافية لمراسلي الصحف مع لندن أو حتى تسهيل اتصالاتهم مع المكاتب الحكومية ببريطانيا. ولفت نابير أنظار الدوائر البريطانية إلى ضرورة تقدير وجود عراقيل تقنية لابد من الإسهام في تجاوزها حتى تكتمل دورة "المكاسب الواسعة والمأمولة التي تتصارع عليها الدوافع الوطنية والتجارية بشكل مستمر"، وهو أمرًا ليس بمستحيل[46].

وفي أكثر من موضع، لفت وليم نابير الأنظار إلى أنه وقت السلم "من الحكمة" التفاوض مع مالكي الجرائد لتعديل سياساتهم التحريرية جذريًا لاسيما زمن الأزمات

---

[43] - Memorandum: op.cit., p.4.
[44]- Ibid.
[45] -Memorandum: op.cit., p.4
[46] -Memorandum: op.cit, p. 5.

السياسية. ولكن وقت الحرب، لابد من تعديل الإستراتيجية واستخدام سلاح الرقابة؛ إذ أن أداءً جيدًا من الرقابة، يُعد عاملاً كافيًا[47].

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية في أول سبتمبر 1939، أبدى وليم نابير ملاحظة جد مهمة في التقرير السنوي لعام 1938 بشأن الدعاية وقت الحرب، ونصها: " من المفروض في البلاد الحليفة أن نتمكن من تحجيم مخاطر التوجهات التي تثبت أنها معادية بشكل سافر باستخدام أياد الرقابة الصارمة وحظر النشر". وأردف قائلاً: "ولكن لا يجب أن نستخلص من هذا أن الصحافة ستكون نصيرًا متحمسًا بشكل واجب وضروري لبريطانيا دون إغراءات خاصة"[48].

وجدير بالتسجيل أن "مصلحة الرقابة" كانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: مراقبة النشر، مراقبة البريد، مراقبة المواصلات السلكية واللاسلكية. وقد صدر بتنظيم هذه المصلحة الأمر العسكري رقم 2 في 3 سبتمبر 1939 بعد إعلان الأحكام العرفية مع تعيين رقيب عام وتشكيل لجنة لمعاونته. ووفقًا للمادة السابعة من معاهدة 1936، تشكلت مصلحة الرقابة من مصريين وإنجليز. وكان وكيل مراقبة النشر الإنجليزي هو البروفيسور فيرنس أستاذ الأدب الإنجليزي بالجامعة المصرية. وقد توسَّع الإنجليز في الرقابة فكان لهم رقيب المطبوعات الأجنبية، رئيس تفتيش الجمارك، رقيب منطقة القنطرة، الرقيب البحري لمنطقة القناة، رقيب البريد بمنطقة السويس وغيره. وكان هؤلاء يُراقبون الرسائل والنشرات وكل ما يُرسل[49].

ويُوجز حسن يوسف مدير مصلحة الرقابة مطلع أربعينيات القرن العشرين مجمل التعليمات التي تُطبقها الرقابة في عدم نشر تحركات الجيش والسُفن والطائرات، وعدم ذكر أية أخبار صادرة عن الأعداء إلا ما تُجيزه الأخبار السلكية واللاسلكية، وعدم نشر أخبار من شأنها رفع الروح المعنوية للأعداء أو بث الذُعر أو اليأس أو التذمر أو الكراهية أو الريبة في نفوس المصريين أو في بلاد الحلفاء، وعدم نشر الأوضاع الاقتصادية السيئة خشية التأثير على الرأي العام بمصر أو في دول الحلفاء. وأردف قائلاً: "... وكنتُ أقابل رئيس الوزراء يوميًا تقريبًا وأتلقى منه التعليمات. كما كان مستر فيرنس يتلقى تعليماته من السفارة البريطانية والسلطات العسكرية الإنجليزية، وتُدمج التعليمات في قائمة واحدة". ومن

---

47 - Memorandum: op.cit., p.5.

48 -Memorandum: op.cit, pp. 5-6.

49- حسن يوسف: المرجع السابق، ص46

المفارقات، صدرت التعليمات من السفارة والحكومة في آن واحد بعدم الإشارة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إجراءات الرقابة[50].

وقد رصد وليم نابير خريطة المخاطر المحتملة في المشهد المصري خلال السنة الأولى من الحرب العالمية الثانية إزاء المصالح البريطانية. فثمة صحف قد تنشر "معطيات مغلوطة" من أن مصر قد زُجَّ بها – أو قد يُزج بها – في أتون هذه الحرب من أجل خدمة المصالح الاستعمارية البريطانية. وثمة خوف مرير من احتمالية هزيمة دول الحلفاء في الحرب الدائرة، ومن ثم، التنكيل بالصحف المؤيدة لبريطانيا[51].

ولمجابهة هذه التحديات، لوَّح وليم نابير إلى أهمية أن يعرف "أصحاب تلك الصحف بوجود شبكة تُنفق من أجل الدعاية للأهداف البريطانية". عندئذ، سوف يجلسون "على الأسوار في انتظار اتفاق صلب". وفي خط متواز مع هذه الرؤية، شدَّد نابير على عدم إقصاء أنشطة الوكالات المعادية التي تسعى إلى نشر مبدأ "الحياد" بين الرأي العام المصري على صفحات الجرائد[52].

وقد انزعجت السفارة البريطانية في القاهرة من تنامي الدعاية الإيطالية في مصر منذ منتصف ثلاثينيات القرن العشرين. وجدير بالتسجيل أن الجالية الإيطالية قد تبوأت المرتبة الثانية (47,706نسمة) من حيث التعداد بعد الجالية اليونانية (68,559نسمة). وامتلك الإيطاليون مؤسسات مالية وتعليمية وثقافية وإعلامية ورياضية وتشكيلات شبه عسكرية فاشية، وانتشروا في سائر المدن المصرية [53]

وقد انتشر النفوذ الإيطالي في القصر الملكي بحكم ميول الملك فاروق الأوتقراطية التي دفعت به إلى الميول للفاشية، وتواجد حاشية إيطالية حوله لاسيما فيروتشي كبير مهندسي القصر. واعتقدت السفارة البريطانية بالقاهرة إن هذه الحاشية تُعد مصدر معلومات للمفوضية الإيطالية في مصر، ووصفها لامبسون بـ" العصابة الإيطالية في القصر". ولاشك أن المفوضية الإيطالية ووكالات الدعاية استخدمت الحاشية كمصادر للمعلومات وأدوات للإيحاء والاستمالة لاسيما الترويج لفكرة وقوف مصر على الحياد عند قيام حرب لا تتصل بالمصالح المصرية بشكل مباشر. وحسب رؤية السفارة البريطانية، تُعد الجالية الإيطالية طابورًا خامسًا يدعو لإيطاليا الفاشية. وقد أسَّس الإيطاليون منظمة قوية لهم في

---

[50]- نفسه: ص 47

[51] -Memorandum: op.cit., p.5

[52] - Ibid.

[53]- نبيل عبد الحميد سيد أحمد: المرجع السابق، ص ص 40-41، 57- 58.

مصر للدعاية تحت رعاية المفوضية الإيطالية، وعلى رأسها الوزير الإيطالي المفوض والمبعوث فوق العادة ماتزوليني Mazzolini[54].

وبذا، شكل الإيطاليون خطورة على بريطانيا عشية قيام الحرب العالمية الثانية. وقد تمثل خطرهم في الشارع المصري بقدر ما كان في القصر الملكي. ورغم إن الدعاية الإيطالية في مصر ضد بريطانيا قد توقفت تمامًا بعد إبرام الميثاق الإنجليزي الإيطالي The Anglo – Italian Pact في 16 أبريل 1938، فقد حلت الدعاية الألمانية محلها، وهي التي تعمل لصالح محور برلين روما. وذهبت السفارة البريطانية إلى أن الملك فاروق ورئيس الوزراء على ماهر قد تبنيا فكرة الحياد بتأثير الدعايتين الإيطالية والألمانية لتشويه "سمعة" بريطانيا[55].

وبخصوص ولاءات وانتماءات المؤسسات الصحفية والقائمين عليها، تشكَّك وليم نابير في أن "الخلفيات السياسية" قد تتغلَّب على "المصالح الشخصية"؛ إذ باستثناءات ضئيلة ومحدودة، فإن لغة المال زمن الحرب تتحدث بشكل أكثر فاعلية منها زمن السلم. وأعرب الرجل لخارجية بلاده عن أن مهمة السفارة في هذه الناحية تكون أسهل بكثير من مثيلاتها زمن السلم، وكرَّر مجدَّدًا أن "التوزيع السليم للمال"، سيُمكِّن السفارة البريطانية من تحويل مجرى سياسة تحريرية "غير مواتية على الإطلاق إلى مواتية"؛ إذ يُمكن شراء مساحة تحريرية في الصحافة المصرية "بكل سهولة" مثل شراء المساحة الإعلانية، ومن ثم، التأثير على نوعية الأخبار المنشورة على متن هذه المساحة. بيد أن نجاح هذه الإستراتيجية ودوامها مرهون بتوفير "الإمداد اللازم والمستمر" من الذخيرة الممتازة؛ أي الأموال[56].

ولكن، بشأن الجرائد المصرية صاحبات السياسة التحريرية المناهضة لبريطانيا قلبًا وقالبًا لأسباب سياسية داخلية، فقد تطلَّع وليام نابير إلى استخدام الرقابة والمصادرة لحجبها عن الوجود. وقد أكدت ظروف الحرب المندلعة آنذاك "هذه الملاحظة بشكل واضح". ورغم

---

[54]- عاصم أحمد الدسوقي: مصر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1976، ص ص 28-32؛ عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، ص ص 15-17، 20-21.

[55]- عاصم أحمد الدسوقي: المرجع السابق، ص ص 29-30؛ عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، ص ص 37-38؛ حسن يوسف: القصر ودوره في السياسة المصرية 1922-1952، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1982، ص ص 38-39.

[56] - Memorandum: op. cit., p. 6.

هذا، اعترف نابير صراحة بأن الرقابة المصرية وقسم الصحافة بالسفارة البريطانية لم يتمكنا تمامًا من القضاء على "العداء الشديد" لبعض سمات السياسة البريطانية في مصر[57].

وفي نفس الوقت، صَّرح وليم نابير مؤكدًا بأن قسم الصحافة بالسفارة البريطانية رغم حداثته (منذ عام 1936) وتطلعاته الواسعة، فقد حقَّق نتائج مرضية بالكاد في هذا المضمار. واعترف الرجل بأن "المقاومة السلمية" من أصحاب الجرائد ومحرريها قد أصابت قسم الصحافة بـ"خيبة أمل". ولهذا، ارتأت السفارة أنه من "الحماقة" تجاهلها، ومن ثم، فمن "المهلك" محاولة مواجهتها بوضع مزيد من العراقيل عن طريق الرقابة التي قد تُؤدي إلى نتائج "سلبية"[58].

وهكذا، يتضح مما سبق أن السفارة البريطانية قد لجأت إلى وسائل مباشرة وغير مباشرة للتأثير على السياسات التحريرية للصحافة المصرية بغية تغيير مجرى توجهاتها لصالح بريطانيا وأهدافها. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا على خلفية هذه الإجراءات، ما هو الإطار القانوني الذي كان يحكم العلاقات المصرية البريطانية عشية نشوب الحرب العالمية الثانية؟

الإطار القانوني للعلاقات المصرية البريطانية

حكمت معاهدة 1936 العلاقات المصرية البريطانية عشية الحرب العالمية الثانية وعند قيامها مطلع سبتمبر 1939؛ إذ بمقتضاها أنهت بريطانيا احتلالها العسكري لمصر، واعترفت بأنها دولة مستقلة ذات سيادة، وأقامت معها تحالفًا وصداقة. وبموجبها، في حال دخول بريطانيا أو مصر في حرب، فيلزم على الطرف الآخر القيام بنجدته كونه حليفًا له. وفي حالات الحرب أو مخاطرها أو نشوب أزمات دولية مفاجئة، يجب على مصر أن تُقدم لحليفتها بريطانيا "داخل حدود الأراضي المصرية" جميع التسهيلات والمساعدات من قبيل استخدام موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها، وتتخذ حكومة القاهرة جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وعلى رأسها إعلان الأحكام العرفية وتشديد الرقابة على الصحافة[59].

وقد اشترطت المعاهدة على مصر إبرام أية معاهدات سياسية تتعارض مع المصالح البريطانية، ولا تتخذ مسارًا في علاقاتها الخارجية لا يتسق مع التوجهات البريطانية. وبمقتضى المعاهدة، كان من حق بريطانيا الاحتفاظ بقوات بريطانية في

---

[57] . Memorandum: op.cit., p.6.

[58] - Memorandum: op. cit., pp. 6-7

[59]- لمزيد من التفاصيل:
محمد فريد حشيش: معاهدة 1936 وأثرها في العلاقات المصرية البريطانية، الزهراء للإعلام العربي القاهرة، 1994، ص ص 273-193.

الأراضي المصرية بجوار قناة السويس للدفاع عن أمنها مع القوات المصرية. وتبقى القوات البريطانية هناك حتى تتفق مصر وبريطانيا على أن الجيش المصري أصبح قادرًا – بمفرده – على تأمين حرية الملاحة في القناة. وقد حدَّدت المعاهدة ثلاثة أعوام لانتقال القوات البريطانية المنتشرة في الديار المصرية إلى القناة عدا القوات المرابطة في الإسكندرية، فتنتقل بعد ثمانية أعوام. وكان تنفيذ هذه الخطوة مشروطًا ببناء الحكومة المصرية ثكنات على نفقتها ومساهمة بريطانيا بربع تكاليفها علاوة على إنشاء الطرق اللازمة[60]

كان مفروضًا على وزارة الوفد ذي الأغلبية برئاسة مصطفى النحاس باشا (1879–1965)، وهي وزارته الرابعة (أول أغسطس 1937–30 ديسمبر 1937)، تنفيذ بنود معاهدة 1936. [61] بيد أن الملك فاروق الأول (1937–1952) قد ناوئها وتدخل في أمور الحكم واعتدى على الدستور تحت تأثير رئيس الديوان الملكي على ماهر باشا (1882–1960) عدو الوفَد اللدود، مما أعطى الفرصة لبريطانيا كي تتملَّص من قيود المعاهدة. وقد تمخض عن هذه الأوضاع إقالة الحكومة النحاسية الرابعة وتعيين حكومة أقلية (إئتلافية) برئاسة محمد محمود باشا (1878–1941)، وهي وزارته الثانية (30 ديسمبر 1937– 27 أبريل 1938) [62].

وأثناء وزارتي محمد محمود الثانية والثالثة (27 أبريل 1938–24 يونية 1938) والرابعة (24 يونيو و1938–18 أغسطس 1938)، ظلَّت القوات البريطانية متواجدة في جميع أنحاء مصر لاسيما وأنها عطلت بناء الثكنات اللازمة لانتقال هذه القوات إلى منطقة القناة. وبذلك، ظلت مظاهر "الاحتلال". موجودة فعليًا رغم إبرام المعاهدة. وأخذت بريطانيا في تثبيت أقدامها وتحويل محالفتها إلى احتلال في غياب حكومة الوفد، وظلَّت قواتها في أماكن تواجدها – قبل المعاهدة – في جميع أنحاء البلاد، وبذا، تستطيع التحرك بسهولة للتدخل في الشأن المصري الداخلي عندما تقتضى ضرورات مصالحها[63].

---

[60]- عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص ص 12-13.

[61]- تكوَّنت وزارة مصطفى النحاس الرابعة من: مصطفى النحاس باشا (الرئاسة والداخلية)، واصف بطرس غالي باشا (الخارجية)، عثمان محرم باشا (الأشغال العمومية)، مكرم عبيد باشا (المالية)، محمود بسيوني (الأوقاف)، أحمد حمدي سيف النصر باشا (الحربية والبحرية)، عبد السلام فهمي (التجارة والصناعة، والمعارف العمومية)، على زكي العرابي باشا (المواصلات)، محمد محمود خليل بك (الزراعة)، محمد صبري أبو علم (الحقانية)، عبد الفتاح الطويل (الصحة العمومية). وللمزيد:
يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية 1878-1953، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص ص 392-403.

[62]-عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، ص ص 13-14.

[63]- لمزيد من التفاصيل حول وزارات محمد محمود باشا الثانية والثالثة والرابعة:

وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بأسبوعين، شكَّل على ماهر باشا وزارته الائتلافية الثانية (18 أغسطس 1939– 27يونيو 1940) [64]. ومنذ هذا التوقيت وربما قبله، ظهرت على مسرح السياسة المصرية ثلاث مسائل جد شائكة ومتشابكة وهي: إعلان مصر الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا، حياد مصر، تجنيب مصر ويلات الحرب، وهي المسائل التي شغلت بال السفارة البريطانية وسعت للوصول إلى مآربها عبر وسائل دبلوماسية وإعلامية.

وبمجرد بداية الحرب العالمية الثانية مطلع سبتمبر 1939، طلب لامبسون من على ماهر باشا إعلان مصر الحرب على ألمانيا في حال إعلان بريطانيا الحرب عليها. بيد أن رئيس الحكومة المصرية أخذ يُناور الجانب البريطاني. بداية، رد بأن إعلان الحرب يلزم دعوة البرلمان عكس إعلان حالة الحرب فيُعد تنفيذًا للمعاهدة ولا يلزم دعوة البرلمان. كما ألمح للسفير البريطاني بأن الحكومة سوف تسير تدريجيًا حسب الظروف والضرورات للوصول إلى "حالة الحرب". وفي نفس الوقت، اتخذت حكومة على ماهر باشا الإجراءات التنفيذية الواقعة على مصر وفقًا للمادة السابعة من معاهدة 1936[65].

بمجرد إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا في 3 سبتمبر 1939، اجتمع مجلس الوزراء ووافق بالأغلبية على "إعلان حالة الحرب" ضد ألمانيا. وقد اعترض مصطفى محمود الشوربجي بك وزير العدل (حزب وطني) مستندًا إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تُعد كافية، بل زائدة عن الكفاية. كما أن المعاهدة لم تُلزم مصر أكثر من هذا، وليس لمصر شأن في الخلاف القائم آنذاك. وقد استغل على ماهر باشا اعتراض الشوربجي بك، وأبلغ لامبسون بأنه يُريد استصدار القرار بالإجماع لأن هذه الحالة الأولى من نوعها التي تُواجه مصر وهي دولة مستقلة[66].

يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ص 407-417.

[64]-تألَّفت وزارة علي ماهر باشا الإئتلافية الثانية من:
على ماهر باشا (الرئاسة والداخلية والخارجية)، محمد علي علوبة باشا (وزير دولة للشئون البرلمانية)، محمود فهمي النقراشي باشا (المعارف العمومية)، محمود غالب باشا (المواصلات)، حسين سري باشا (المالية)، حامد محمود (الصحة العمومية)، سابا حبشي بك (التجارة والصناعة)، عبد الرحمن عزام بك (الأوقاف)، إبراهيم عبد الهادي (وزير دولة للشئون البرلمانية)، مصطفى محمود الشوربجي بك (وزير العدل)، عبد السلام الشاذلي باشا (وزير الشئون الاجتماعية)، عبد القوي أحمد بك (وزير الأشغال العمومية)، محمد صالح حرب باشا (وزير الدفاع الوطني)، محمود توفيق الحفناوي بك (وزير الزراعة)
وللمزيد من التفاصيل:
يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ص 418-421.

[65]- محمد فريد حشيش: المرجع السابق، ص ص 330-335؛ عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، ص ص 85-88.

[66]- عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، ص ص 88-89.

ليس هذا فحسب، فقد تدخل القصر الملكي وقلب الأمور رأسًا على عقب؛ إذ أن الملك فاروق قد اقتنع برأي القائم بأعمال رئيس الديوان الملكي عبد الوهاب طلعت باشا بأن مصلحة بريطانيا – ولها قوات كبيرة في مصر – وقوف مصر على الحياد. وبذا، تستطيع لندن الحصول على أية مساعدات عبر مصر دون أي مساس. وقد وافق فاروق، واقتنع على ماهر، وطار صواب لامبسون متهمًا على ماهر بالتحيُّز للألمان. وتكرَّرت ضغوطات لامبسون على مدار يومي 6، 7 سبتمبر 1939 لحمل الوزارة على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا[67].

وعلى خلفية هذه الضغوطات، وافقت الحكومة المصرية على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا شريطة أن يُرسل لامبسون إلى علي ماهر خطابًا يُفيد بأن "إجراءات إعلان الأحكام العرفية في مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا، لم تكن كافية لمواجهة التدابير اللازمة للحفاظ على أمن وسلامة القوات البريطانية، وأن المطلوب هو إعلان قيام حالة الحرب". ورغم موافقة السفير البريطاني على طلب رئيس الوزراء المصري، فقد فوجئ السفير باعتذار على ماهر في 9 سبتمبر 1939 إعلان حالة الحرب لاقتناع الخارجية البريطانية بمزايا الحياد إثر جهود الملك فاروق في لندن، إذ أن حياد مصر تُسِّهل لبريطانيا شراء السلاح والعتاد ومواد الحرب من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مصر لكونها دولة غير محاربة[68].

وهكذا، حكمت معاهدة 1936 سياق العلاقات المصرية البريطانية عشية وأثناء الحرب العالمية الثانية. وقد انشغلت السفارة البريطانية وخارجية بلادها بقضيتي "تجنيب مصر ويلات الحرب" وأن الحرب "تهم بريطانيا ولا تهم مصر" لاسيما في الأوساط الصحفية ذات التأثير على الرأي العام المصري. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل نجحت وسائل وأساليب وآليات السفارة البريطانية في التأثير على تغيير "نغمة" الصحافة لصالح بريطانيا؟ وهل كان التأثير كليًا أم جزئيًا؟.

---

[67]- لمزيد من التفاصيل:
عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، ص ص 93-100.

[68]- محمد فريد حشيش: المرجع السابق، ص ص 338-339.

فعالية الإجراءات البريطانية

لم تنجح السفارة تمامًا في السيطرة على تحويل توجهات الصحافة المصرية لصالح بريطانيا. لكنها وإن نجحت كلية مع بعض الصحف كالمقطم، ونجحت نسبيًا في تغيير "نغمة" الأهرام والأخبار، فقد أخفقت مع الصحافة الوفدية.

وجدير بالذكر أن جريدة المقطم كانت أكثر المؤسَّسات الصحفية المصرية مؤازرة لبريطانيا ومصالحها في مصر. وقبيل نشوب الحرب العالمية الثانية مطلع سبتمبر 1939، وتحديدًا في 19 أغسطس 1939، أشارت الجريدة إلى أن "الموقف السياسي الدولي ليس على ما يُرام"، وربما يُنفجر" قبل انقضاء هذا الشهر"، وهي أمور ووقائع "يُصيب مصر نتائجها وعواقبها". ولهذا، طالبت الجريدة الوزارة المصرية بأن تُناشد بريطانيا رسميًا بمساعدة مصر[69].

هذا، وقد تبوأت أخبار الأزمة الدولية عناوين وصفحات محورية على متن جريدة المقطم. وأجرت الجريدة حوارات مع قيادات عسكرية مصرية لتأكيد العلاقة بين مصر وبريطانيا. ففي حوار مع اللواء محمد سامي باشا منشور يوم 27 أغسطس 1939، أشار فيه إلى أن بريطانيا "ملزمة بتقديم السلاح والذخيرة لمصر". وقد عارضت جريدة المقطم بناء الثكنات المتفق عليها في معاهدة 1936 كي ينتقل إليها الجنود البريطانيين في منطقة قناة السويس. وفي هذا الخصوص، نشرت حوارًا مع الأميرالاي محمد ذكي بك يتماشى مع رغبة بريطانيا في عدم بناء هذه الثكنات، وفيه قال الأميرالاي: "إن بناء الثكنات الآن معناه إلقاء الماء في البحر"[70].

وقد أولت المقطم عناية ملحوظة بأخبار الحرب وميادينها والأجواء الدولية المتأججة. بيد أنها قد راهنت بقوة على تعبئة الرأي العام المصري بشكل يتماشى مع المصالح البريطانية. ففي اليوم التالي لقيام الحرب، طالبت الجريدة عموم الشعب المصري بالسكينة والهدوء واتخاذ كلمتهم لمواجهة" الموقف الخطير"، والحفاظ على الأمن والنظام، ومساعدة القوات المدافعة، واجتناب النزاع الداخلي حتى لو كان نزاعًا كلاميًا من أجل تجاوز هذه "النازلة. وفي 5 سبتمبر 1939، نشرت جريدة المقطم في صدر افتتاحيتها مقالاً أثنت فيه على قطع الحكومة المصرية علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا واصفة إياه بأنه "فذ بين مواقف الدول الأخرى كلها". وطالبت الجريدة الأمة المصرية بضرورة تأييد

---

[69]- المقطم: 19 أغسطس 1939. ص 1؛ 23 أغسطس 1939، ص1

[70]- نفسه: 27 أغسطس 1939، ص1.

إجراءات الحكومة ومساعدتها بتنفيذ القوانين الصادرة لمواجهة "حالة الطوارئ"، واتحادهم على حماية الأمن والنظام[71].

وقد آزرت "المقطم" بقوة إعلان الأحكام العرفية في مصر رغم إن بريطانيا والدول المتحاربة لم تُعلنها لا في بلادها ولا في مستعمراتها. ففي مقال افتتاحي لكريم ثابت – أثنى على الجلسة البرلمانية التي انعقدت لمناقشة إعلان الأحكام العرفية. وحسب رؤيته المؤازرة لبريطانيا، ليس الغرض من انعقاد هذه الجلسة "تشكيك الناس في صحة السياسة "التي اتخذتها الوزارة الماهرية الثانية، ولكن غرضها" تعزيز هذه السياسة تحت قبة البرلمان". وأبدت الجريدة عدم تخوُّفها من البرلمان لأن "البلاد كلها على اختلاف أحزابها وهيئاتها مجمعة على الوقوف في صف بريطانيا العظمى في الحرب"[72].

وبالغت جريدة المقطم في مؤازرة بريطانيا عندما طالبت الحكومة المصرية بإعلان الحرب على ألمانيا، وبرَّرت طلبها بأن يكون لمصر حق "المساهمة في مفاوضات الصلح... والاشتراك في إمضاء معاهدة الصلح" علاوة على حصة مصر من غنائم الحرب وأسلابها، وبذلك، تُعِّوض ما بذلته من استعدادات تكلفت مبالغ مالية طائلة[73].

وسعت جريدة المقطم بكل ثقلها إلى خلق موقف برلماني لا يتعارض مع إجراءات الوزارة الماهرية الثانية. وفي هذا الشأن، أثنت الجريدة على تصريح على ماهر القائل: "لو لم تكن هناك بين مصر وإنجلترا معاهدة، لما وقفت مصر غير موقفها الحالي". وأردفت الجريدة بأن رئيس الوزراء عبر عن "شعور مصر كلها". ويُعد هذا الشعور بمثابة "المعاهدة الحقيقية، وهو الصداقة الصحيحة والتحالف النزيه". وطالبت الجريدة البرلمان بجناحيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ بمؤازرة سياسات الحكومة المصرية الرامية إلى "الوفاء بالعهود وصون مصالح البلاد الحيوية"، وأكدت على أن الأمة "مستعدة للوفاء" ببنود معاهدة 1936 وعدم السماح لأحد أن يتعدي حدودها. وامتدحت الجريدة بيان علي ماهر تحت قبة البرلمان ونشرته تحت عنوان "في سبيل مصر نقف صفًا واحدًا تحت راية الوطن والعرش والحرية"[74].

ومابرحت جريدة المقطم عن تأييد الإجراءات الحكومية المصرية لدعم الموقف البريطاني لاسيما إعلان الأحكام العرفية. وذهبت الجريدة إلى أن المصريين لا يشعرون

71- المقطم: 2 سبتمبر 1939، ص1؛ 5 سبتمبر 1939، ص1

72- المقطم: 12 سبتمبر 1939، ص1..

73- المقطم: 15 سبتمبر 1939، ص1.

74- المقطم 2و 3 أكتوبر 1939، ص1.

"بشئ اسمه وطأة الأحكام العرفية" عدا التجار البشعين الذين انتهزوا "فرصة الظروف الحاضرة" لاستغلال الناس عكس الحكومة تمامًا التي لم تستغلها "فلا عنت ولا تعنت"، ولم تنتفع بها لا سياسيًا ولا حزبيًا؛ إذ ظلت الروح الدستورية غالبة"[75].

ظلت جريدة المقطم تنشر تباعًا مقالات وأخبارًا وصورًا فوتوغرافية عن مظاهر التعاون المصري البريطاني من قبيل المناورات العسكرية المشتركة بين الجيشين المصري والبريطاني التي جاءت – حسب توصيفها – دليلاً جديدًا على ما بين المصريين والإنجليز من "صداقة ومودة ورغبة صادقة في التآزر والتضافر"[76].

ومع ارتفاع وتيرة الحرب في الميادين الأوروبية، عَّلقت جريدة المقطم بأن المصريين باتوا "أكثر إيمانًا بفوائد "التحالف مع بريطانيا، بل وازدادوا "إيمانًا بضرورة أن يكون لمصر حليفة قوية". وأردفت قائلة: " وموقع مصر الجغرافي يُوجب عليها أن تكون في صف بريطانيا" حتى لو لم تكن هناك معاهدة بينهما[77].

وبعد دخول إيطاليا الحرب ضد الحلفاء في يونيو 1940، عقد البرلمان المصري جلسة استثنائية لاستجلاء موقف الحكومة شطر هذه التداعيات. هنا، أخذت جريدة المقطم تحث البرلمان على اتخاذ موقف يتناغم مع "الإدراك الصحيح للظروف الدولية"، ومع كون مصر دولة مستقلة وحليفة لبريطانيا. وطالبت الجريدة جموع المصريين بالاصطفاف وراء "الحكومة" وليس وراء الوزارة؛ إذ أن الموقف أخطر من أن تُعتبر الوزارة هي الحكومة "ولا يعنينا من يرأس الوزارة، ولا ممن تؤلَّف الوزارة ... لأنها حكومة مصر، حكومة الدولة[78].

وعلى النقيض تمامًا، فشلت السفارة البريطانية في تغيير "نغمة" الصحافة الوفدية وعلى رأسها جريدة الجهاد التي كانت أوسع الصحف المصرية باللغة العربية انتشارًا حتى إغلاقها في 28 أكتوبر 1939. وقد اهتمت باستكمال الاستقلال الحقيقي للبلاد وتدعيمه، وكذا، الحفاظ على دستور البلاد والنضال في سبيله[79].

وجدير بالذكر أن علاقات الوفد قد ساءت مع الإنجليز نظرًا لمؤازرتهم الحكم الاستبدادي للقصر على أمل استرداد ما فقدوه جراء معاهدة 1936. وقد رصدت السفارة البريطانية بالقاهرة هجوم الوفد المتعمد عبر الصحافة ضد بريطانيا، واتهامها بإبقاء النظام

---

[75]- المقطم: 14 يناير 1940، ص1.
[76]- نفسه: 16 ابريل 1940، ص1.
[77]- المقطم: 16 مايو 1940، ص1.
[78]- المقطم: 5 يونيو 1940، ص1؛ 12 يونيو 1940، ص1.
[79]- محمود فوزي: توفيق دياب، ملحمة الصحافة الحزبية، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 10، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص ص 193-194.

كي تُعيد فرض سلطانها على مصر عن طريق حكومة ضعيفة لا تكون قادرة على مقاومة المطالب البريطانية. وذهبت الصحافة الوفدية إلى أن مصر المحرومة من حقوقها الديمقراطية، ليس لديها ما يُغريها على القتال في سبيل الدول الديمقراطية في أية حرب قادمة. وحسب رؤية السفارة البريطانية، تكمن معارضة الوفد اشتراك مصر في الحرب، على أساس أنها حرب تهم بريطانيا ولا تهم مصر. وخشيت السفارة من أن قدرة حزب الوفد بأدواته الصحفية وقاعدته الشعبية على تصوير الأمر على هذا النحو، فلا ريب أنه يُعقد أعمالها وأعمال الحكومة المصرية عند نشوب الحرب. وبذا، يكون الوفد هو صاحب فكرة عدم دخول مصر الحرب "تجنيب مصر ويلات الحرب"، وفكرة أن الحرب "تهم بريطانيا ولا تهم مصر"[80].

وهنا مابرحت الجهاد تنتقد السياسة البريطانية عندما اتجه السير مايلز لامبسون إلى تأكيد نفوذ بلاده في مصر بشتى الطرق. وحسب نص الجريدة: ".... إنما الذي يعنينا هو أن نُدرك جميعًا أن السياسة الإنجليزية قد أصبحت الحائل الوحيد دون عودة دستورنا المفقود[81]. وفي موضع آخر، ذكرت الجهاد نصًا: "... إن الحكومة البريطانية تهدم تصريح 28 فبراير (1922) من أساسه، وتُحيل دستور مصر رهنًا بإرادة إنجلترا"، وانتهت إلى أن بريطانيا لا تُريد لمصر دستورًا أو معاهدة[82].

وجدير بالتسجيل أن جريدة الجهاد قد سلطت الانتقادات الحادة على السياسة البريطانية تجاه مصر، ولم تتوان أبدًا عن كشف المخططات الإنجليزية وإماطة اللثام عن تذبذبها بشأن الدستور والاستقلال. وقد فشلت السفارة البريطانية في تغيير نغمة انتقادات الجهاد ضد السياسة البريطانية في مصر. ولهذا، لجأت السفارة إلى وسائل أخرى لعرقلة مسيرة الجهاد.

في الابتداء، استخدمت السفارة البريطانية أياد الحكومات المصرية الموالية لها لاسيما الرقابة الصارمة على الصحف لتُضيق الخناق على الجهاد وصاحبها محمد توفيق دياب مما أدى إلى مصادرة الجريدة أحيانًا أو تغيير اسمها أو إدماجها في أحايين أخرى. كما استعانت السفارة بالتجار اليهود لضرب جريدة الجهاد المعادية للإنجليز، وكانت نصيرة للقضية الفلسطينية. فقد اشترى بعض التجار اليهود عمومًا وتجار الورق خصوصًا

80- عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، ص ص 22-25.
81- الجهاد: 13 مايو، 1935، ص1.
82- الجهاد: وفمبر 1935، ص1.

إعلانات جريدة الجهاد لمدة عام 1939–1940. بيد أن هؤلاء التجار قد تلاعبوا بمقدرات الجريدة، وحوَّلوا الإعلانات لصالح شركة الإعلانات الشرقية مما أغرق دياب وجريدته في الديون. وفي نفس الوقت، تصدَّعت علاقات دياب مع بعض الزعماء الوفديين لاسيما مكرم عبيد مما أدى إلى تدهور الجهاد ماليًا وفنيًا. ورغم هذا، ظل دياب على وفديته حتى آخر يوم في عمر الجهاد[83].

ويكشف محمد توفيق دياب الضغوطات التي تعرَّض لها سواء من السفارة البريطانية وأذنابها أو من الحكومة المصرية وأدواتها لتغيير "نغمة" جريدته الحادة ضد التاج البريطاني. ففي مقال نشره تحت عنوان "وأدتُ جريدتي بيدي"، كتب دياب: " ... كانت صحيفة الجهاد كبرى جرائدي وأطولها عمرًا وأوسعها انتشارًا في مصر وسائر بلدان العرب. وأدتُها بيدي فداء لضميري. حجبتُ جهادي بيدي. وأنا أعلم علم اليقين أني بذلك أُحطم سيفًا طالما تهيبه أقوياء، وطالما انتصر به حق وانهزم به باطل"[84].

ولازال دياب يُميط اللثام عن كواليس الضغوط التي مارستها السفارة والحكومة معًا لإسكات صوت الجهاد. وحسب نص الرجل: " ..... وكانت محالاً على مثلي أن أكفر برسالة الأخلاق لأستبقى جريدة الجهاد. والممكن إلى بقائها من سبيل سوى التلوي والعوج. سوى قبول المال والمال الكثير. إن لم أقل الثراء العريض، من جهات شتى تشتري الكاتبين بالمال الكثير. فهذه شركة غنية قوية ذات نفوذ بينها وبين الحكومة خصومة ناشئة، والجهاد تنصر الدولة... وترسل الشركة مندوبها بعقد يتحلى لقيمته الضخمة لعاب الطامعين، عقد إعلانات لمدى عام، أسطره قليلة وفتراته متباعدة، وأجرته باهظة، ولن يُكلف الجريدة إلا السكوت عن الحق. ورفض في غضب واحتقار [85].

ولازال قلم دياب يسطر بدقة وسائل وأساليب السفارة البريطانية في التأثير على اتجاهات الصحف المصرية لصالح أغراضها: " وهذا بلد يُحارب بلدًا فيجنح الجهاد إلى الناحية المظلومة، وينفر من الناحية الظالمة. ويزورني مندوب الظالمين يعرض ألوفًا من الجنيهات لا لشئ سوى أن أنشر برقيات الأقوياء كما أنشر برقيات المستضعفين، فيأبى ابن حنبل (دياب) ويُصر على الإباء ... وهكذا يرفض الجهاد بينه وبين ضميره مبلغًا طائلاً قد تقبل به كبرى جرائد العرب على أنه عمل صحفي مشروع، وأنها برقيات تنشرها

---

[83]- محمود فوزي: المرجع السابق، ص ص 287 – 289.
[84]- محمد توفيق دياب: "وأدت جريدتي بيدي"، مجلة الإثنين، نوفمبر 1939.
[85]- محمد توفيق دياب: المرجع السابق.

صحف الدنيا دون أن أعرف من رجال البلد الفقير المظلوم أحدًا أو أعلن تضحية الجهاد لأحد[86].

واختتم محمد توفيق دياب شهادته القوية الكاشفة قائلاً: " وتلك جهة أجنبية تُريد إبداء عطفها على الجهاد، فتُحاول أن تبعث إليه بهدية مالية شهرية، في غير غرض ظاهر ولا غرض مفهوم. ويرفض ابن حنبل في إباء وشمم لأن العطف المصحوب بالمال شراء للذمم من غير عقد. وصاحب الجهاد خلال ذلك مرهق بأقساط شهرية تجاوزت قدرته. وكان بعض منها ثمنًا لأحدث ما عرف الشرق من مطابع الجرائد اليومية وآلاتها. لقد خانه التقدير، ولكن لم يخنه الضمير. لقد نزل عن تلك المطابع والآلات للدائنين... ولو شاء أن يُضحى بذمته في سبيل جريدته، لكان اليوم في عداد الأغنياء ولظل الجهاد في عداد الأحياء"[87].

وكشفت السيدة فاطمة اليوسف في ذكرياتها بعض آليات السفارة البريطانية للتأثير على السياسة التحريرية لاتجاهات الصحف. وحسب نصها: " كنتُ أجلس في مكتبي حين فوجئت بزيارة من أحد تجار الورق ومعه زميل صحفي كبير. وكان تاجر الورق هذا هو الذي يبيعني ورق الجريدة والمجلة. فحسبتُ أنه جاء يُطالبني بنقود جديدة. فلم يكد يدخل عليَّ الحجرة حتى صحتُ فيه: ألم أدفع لكَ نقودك منذ أيام؟ وضحك التاجر والصحفي. وقال التاجر: بالعكس، إنني لم آت لأطلب منك نقودًا. وطلب أن يختلي بي هو وصاحبه الصحفي لأن لديه حديثًا سريًا هامًا... فلما خلوتُ بهما، بدأ التاجر يُعاتبني على الحملات التي تشنها روزاليوسف على الوزارة. ويُؤكد لي أنه لا يُوجد أي مبرر لأن انفرد أنا بهذه الحملة دون سائر الصحف. ثم قال لي – ببساطة – إن دار المندوب السامي البريطاني تعرض عليَّ أن تدفع لي خمسة آلاف جنيه دفعة أولى، ثم ألفي جنيه شهريًا لمدة طويلة. إذا أوقفت الحملة نهائيًا على الوزارة"[88].

وأردفت فاطمة اليوسف قائلة: " واستفزني هذا العرض. ولكن شعور الدهشة عندي طغى على شعور الاستفزاز ... فحتى ذلك الوقت كنتُ أعرف أن الحكومات وحدها هي التي تعرض على الصحف مصاريفها السرية ... ولكني لم أكن أتصور أن السفارات أيضًا

86- نفسه.
87- محمد توفيق دياب: المرجع السابق.
88- فاطمة اليوسف: ذكريات، الطبعة الثالثة، يناير 1976، ص 184.

تطرق هذا السبيل، وتدخل إلى الصحف والرأي العام من هذا الباب. ورفضتُ العرض طبعًا... ومضت روزاليوسف في حملتها"[89].

ولم تكن السفارة البريطانية وحدها تلجأ إلى إغراء أصحاب الجرائد والصحفيين بالأموال لتنفيذ سياسة تحريرية بعينها، فقد لجأت الحكومات المصرية إلى ذات الآلية، فيما أسمته بـ "المصاريف السرية". وتذكر فاطمة اليوسف أن هذه المصاريف تُمثل "الحجة الخالدة" التي تتعلل بها كل حكومة لتجريح الصحف المعارضة"[90].

[89]- نفسه: ص ص 184-185

[90]- نفسه: ص ص 192-195.

الخاتمة:

عند هذا الحد، أثبتت الدراسة أن بريطانيا وسفارتها بالقاهرة قد استخدمت سلاح المال بشكل مباشر وغير مباشر للتأثير على توجهات الصحف التي تنتقد سياستها وأهدافها عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، وذلك عبر بوابات الإعلانات والإعانات المادية والأخبار مدفوعة الأجر. ورغم صدور صحافة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية ولغات أجنبية أخرى، فقد ركزت السفارة البريطانية بالأساس على الصحافة الصادرة باللغة العربية نظرًا لأنها اللغة الأم للرأي العام المصري. ورغم وجود صحافة عربية متنَّوعة بين جرائد يومية ومجلات أسبوعية وشهرية، فقد ركزت السفارة على الجرائد اليومية ذات الانتشار الواسع والتأثير الفوري.

وقد نجحت آليات السفارة البريطانية تمامًا في استقطاب وتغيير نغمة الصحف المستقلة لاسيما المقطم والأهرام والأخبار لتصب في مجرى الأهداف البريطانية والحلفاء. ولم تهتم السفارة بصحافة أحزاب القصر (الاتحاد والشعب) نظرًا لعدم وجود قاعدة جماهيرية لهم وميولهم إلى بريطانيا وحلفائها. وتُعد الصحافة الوفدية أكبر معضلة واجهت السفارة البريطانية والحكومات الإئتلافية. ولاغرو؛ إذ كان الوفد حزب الأغلبية في الشارع المصري، وصحافته اليومية والأسبوعية ذات إمكانيات عالية وواسعة الانتشار. وكانت صحافة الوفد عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية شديدة الانتقاد للحكومة المصرية والسياسة البريطانية حيث كان الحزب خارج الحكومة. ولم تفلح أساليب السفارة في التأثير على توجهات الصحافة الوفدية كلية، وإن نجحت جزئيًا مع بعض الأفراد. وأمام هذه الإخفاقات، استعانت السفارة بمصلحة الرقابة المصرية التي حذفت ومنعت وصادرت وأغلقت وسجنت كل من يتبني آراء ورؤى مغايرة للنهج البريطاني. وأثبتت الدراسة أن الحكومات المصرية آنذاك قد استخدمت نفس أساليب ووسائل وآليات السفارة البريطانية للتأثير على توجهات السياسة التحريرية للصحف المصرية، إن لم يكن للمدح، فعلى الأقل وقف القدح.